المتحف اليمني

مجلة فصلية متخصصة في مجال المتاحف

العدد الرابع - ١٤٤٧هـ/٢٠٢٥م

المتحف اليمني

العدد الرابع

المشرف العام

عُباد بن علي الهيال

جمع مادة هذا العدد

منصور حسين الحدأ

مستشار المجلة

عدنان باوزير

تصميم الغلاف

آمال عبدالله الخاشب

التنسيق والإخراج الفني

نوال محمد الحسيني

الهيئة العامة للآثار والمتاحف

General Organization of Antiquities and Museums

صنعاء

١٤٤٧هـ ـ ٢٠٢٥م

goam.gov.ye

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ۚ إِنَّمَا
يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ

صدق الله العظيم

سورة إبراهيم: ٤٢

المحتويات

أضرار مَجْمع المتحف الوطني بصنعاء جراء قصف الطيران الإسرائيلي ١

رحلة توثيقية خاصة بمتحف ذمار. ٣١

متحف بينون – محافظة ذمار. ٣٨

متحف قلعة زبيد – محافظة الحديدة. ٤٢

مخازن آثار براقش – صرواح – ناعط. ٤٧

الترميم والصيانة في معمل المتحف الوطني. ٥٣

اليوم العالمي للمتاحف خلال الأعوام من ٢٠٢٢م حتى ٢٠٢٥م. ٥٦

حماية التراث الثقافي في الجمهورية اليمنية مسؤولية جماعية ٦٢

فكرة مشروع المنصة الوطنية لتوثيق القطع الأثرية اليمنية المنقولة رؤية استراتيجية لحماية التراث الثقافي وتعزيز الوصول المعرفي. ٦٦

حماية التراث الثقافي في الجمهورية اليمنية مسؤولية جماعية

عادل يحيى الوشلي*

تمهيد

يعرض هذا التقرير الأسس التي تقوم عليها الحماية للتراث الثقافي في الجمهورية اليمنية والمسئولية الجماعية حيث يُشكل التراث الثقافي على اختلاف أنواعه وأشكاله مصدر فخر واعتزاز للأمم، فالتراث الثقافي بما يحمله من قيم ومعان متعددة هو عنوان للشخصية والهوية الوطنية، باعتبارها صلة وصل بين ماضي الأمم وحاضرها، كما أضحى في نفس الوقت رافداً اقتصادياً أساسياً للعديد من الدول، ويتحقق من خلال التراث الثقافي تشغيل القطاعات الاقتصادية إلا أن هذه الممتلكات الثقافية تواجه العديد من الدول ومنها اليمن جملة من المخاطر الطبيعية والبشرية التي تهدد بقاءها واستمرارها كشاهد على الحضارة الإنسانية بمراحلها المختلفة، ويأتي في مقدمة هذه المخاطر ما تتعرض له من تدمير وتلف أثناء النزاعات المسلحة والعدوان الخارجي، فضلاً عن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

مقدمة

كما هو معلوم أن الجمهورية اليمنية واجهت كأخواتها من الدول العربية كالعراق وسوريا وليبيا سلسلة من الأزمات والحوادث الطارئة التي طالت نيرانها التراث الثقافي والمواقع الأثرية فيها على إثر ما اسموه بثورة الربيع العربي التي اجتاحت عدداً من الدول العربية منذ ٢٠١١م، وزاد الطين بلةً ما واجهه الشعب اليمني من عدوان خارجي بتحالف دولي رأس حربته الجارة الكبرى المملكة العربية السعودية ويقف خلفه المشروع الامريكي – الصهيوني البغيض في محاولة لوأد المشروع القرآني الذي تُوج بنجاح وبفضل الله سبحانه وتعالى في ثورة ال ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م، وما تلاه مؤخراً من عدوان جوي أمريكي–بريطاني وآخر ينفذه كيان العدو الإسرائيلي كنتيجة لقرار اتخذه أحرار الشعب اليمني وقيادته الثورية والسياسية الحكيمة لمساندة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إثر عملية طوفان الأقصى المباركة سنة ٢٠٢٣م.

تدمير ممنهج لآثار وتراث اليمن

نظراً للأهمية التي تمثلها تلك المعالم والمواقع الأثرية والتاريخية، فقد بادرت المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) وغيرها من المنظمات من كل مكان من العالم منذ وقت طويل إلى العمل والحث على حمايتها وصيانتها والمحافظة عليها بوصفها واعتبارها من التراث الانساني، إلا أن الملاحظ هنا في الحالة اليمنية المعاشة و إزاء ما تعرض له التراث الثقافي والممتلكات الثقافية المرتبطة بها كالمتاحف ما يثير الاستغراب ويبعث على التساؤل عن تغاضي تلك المنظمات الدولية والاقليمية عن القيام بدورها ومسؤولياتها تجاه ذاك التدمير والتخريب جراء العدوان الخارجي على البلد، حيث تُمثل تلك الاستهدافات انتهاكاً صارخاً وواضحاً للقانون الدولي وللمواثيق والبروتوكولات الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي والممتلكات الثقافية المرتبطة بها وعلى رأسها اتفاقية لاهاي

* مدير عام الاثار بالديوان.

لعام ١٩٥٤م وميثاق البندقية ١٩٦٤م واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي١٩٧٢م وحماية الممتلكات الثقافية المنقولة ١٩٨٧م وغيرها من الاتفاقيات والبروتوكولات.

هذا الإهمال واليمن كما أسلفنا يعد واحداً من أقدم مراكز الحضارة في العالم القديم، وهو غني بالعديد من المواقع والمعالم الأثرية ذات الأهمية التاريخية والثقافية والدينية، وقد أُدرج عدد منها في قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) لمواقع التراث العالمي وهي شبام حضرموت ومدينة صنعاء القديمة وحاضرة زبيد التاريخية بالإضافة إلى ارخبيل سقطرى ومعالم مملكة سبأ في محافظة مارب (الأخيرة سُجلت ضمن تلك القائمة سنة ٢٠٢٤م).

وكما لم تسلم الأرواح من القتل فإن العديد من المعالم الأثرية لم يسلم من آثار ذلك العدوان الغاشم من التدمير بالقصف أو التهريب أو الحفر العشوائي، حيث تُشير أحد الإحصائيات العامة إلى ما يقارب ٢٧٨ موقعاً ومعلماً أثرياً تعرض للتدمير الكلي أو الجزئي كحصيلة ثمان سنوات من العدوان السعودي الامريكي، منها ٢٥ مدينة تاريخية و ٢٥ ضريحاً دينياً منها على سبيل المثال لا الحصر مدينة صنعاء القديمة – مدينة زبيد التاريخية – مدينة صعدة القديمة – قلعة القاهرة بمدينة تعز – سد مارب القديم والمدينة القديمة – مدينة براقش الأثرية بالجوف – مدينة صرواح الأثرية – جامع الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بصعده – مسجد العلامة عبدالرزاق الصنعاني – متحف ذمار الاقليمي – متحف عدن – قصر صاله بتعز – قشلة كوكبان بمحافظة المحويت – قصر السلاح بصنعاء – المجمع الحكومي في ميدي – جامع الشاذلي بالمخاء وغيرها من المعالم الأثرية والأضرحة الدينية، وآخرها مجمع المتحف الوطني بصنعاء وحي صلاح الدين والبكيرية في الجهة الشرقية من مدينة صنعاء القديمة.

ومن الواضح أن تلك الجرائم إنما ينم عن حقد دفين وعدوانية فاضحة وعقدة نقص لدى تلك الأنظمة التي لا تمتلك أي مقوم من مقومات الحضارة والتاريخ، حيث لا تتوانى تلك القوى الانتهازية في انتهاز أي فرصة لطمس ومسح وتدمير معالم ورموز الحضارة والثقافة في المجتمعات التي تعتدي عليها، ولا يقتصر التدير والتخريب فقط على آثار القصف الجوي المتعمد بل يتعداه إلى قيام قوى العدوان عبر مرتزقته وضعاف النفوس إلى تنشيط أعمال الحفر والنبش التي طالت المئات من المواقع الأثرية وهي عمليات ليست عفوية بل تعتبر جريمة منظمة تقف وراءها عصابات تهريب الآثار وتهريب القطع والتحف الأثرية إلى الخارج وعرض بعضها في المزادات العالمية أو المجموعات الخاصة في دول الخليج المجاورة والدول الغربية ودولة الاحتلال الاسرائيلي وغيرها من الدول.

تعريف منظمة اليونيسكو ودورها في حماية الممتلكات الثقافية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة وبناء على اقتراح وزراء دول التحالف للتربية ضمن مؤتمر ضم نحو اربعين دولة في الفترة من ١ الى ١٦ نوفمبر ١٩٦٤ تم انشاء منظمة تُعنى بالتربية والثقافة ومن ثم وقعت ٣٧ دولة على الميثاق التأسيسي الذي أفضى إلى نشوء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والتي تسمى اختصاراً اليونيسكو ودخل الميثاق حيز النفاذ منذ ١٩٤٦م بعد أن صدقت عليه ٢٠ دولة.

وتعتبر منظمة اليونيسكو وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تفعيل وتنفيذ قواعد حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، وذلك من خلال حفظ المعرفة وصون وحماية التراث الثقافي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية أو العليمة، وبالتالي فحماية الأعيان الثقافية يُعد من مسؤولية منظمة اليونيسكو سواء زمن النزاعات المسلحة أو الحرب عبر عدد من الاجراءات أهمها تقديم مساعدة مالية أو غير مالية لدعم التدابير التحضيرية التي تتخذ وقت السلم أو أثناء فترات النزاع المسلح الطارئة أو المؤقتة، تُدفع تلك المساعدات عبر صندوق لتلقي أموال الودائع وفقاً لأحكام النظام المالي لليونيسكو وتكون موارده أما مساهمات طوعية يقدمها الأطراف كالدول أو اليونيسكو أو منظمات أخرى أو هيئات عامة أو خاصة أو افراد.

وبالرغم من إسهامات اليونيسكو في إقرار قواعد حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح، إلا أن الواقع الدولي للانتهاكات المتكررة على الممتلكات الثقافية يطرح تساؤلاً حول جدوائية وفعالية هذه الالية، فالحروب والنزاعات المسلحة الدولية في العقود الأخيرة لا سيما في البوسنة والهرسك وأفغانستان والعراق وسوريا واليمن وما خلفتها من تدمير وخراب كبير لموروث ثقافي إنساني يُعد شاهداً قوياً على مدى القصور الذي يكتنف عمل هذه المنظمة الدولية وغيرها من المنظمات، كما أن آلية تمويل أنشطة المنظمة من الدول أو الكيانات أو الهيئات يجعلها رهينة لسياسات وأطماع الدول أو الكيانات المتبرعة التي تحاول الضغط على تلك الدول التي يتعرض تراثها الثقافي إلى التدمير والخراب، بالإضافة إلى ذلك فإن البيانات التي صدرت عن المنظمة تجاه جرائم استهداف مواقع التراث الثقافي في اليمن وغيره من الدول العربية يعبر في الغالب عن الضعف والحياد وعدم توجيه أصابع الاتهام إلى الدول والكيانات التي ترتكب تلك الجرائم المتعمدة، وتقتصر تلك البيانات التي تصدرها المنظمة على لإدانة والتنديد والتعبير عن القلق إزاء تلك الجرائم الفضيعة بحق التراث والممتلكات الثقافية دون توجيه اللوم والمسؤولية على المعتدي.

حماية التراث الثقافي، مسؤولية وضرورة وطنية

تُعد الجهات الحكومية الركيزة الأساسية لحماية التراث الثقافي سواء كان ذلك من خلال وضع السياسات المناسبة أو تنفيذ المبادرات فالمسؤولية الحكومية لا تنحصر فقط في الاعتراف بأهمية التراث، بل تشمل أيضاً حمايته واستدامته، والاعتناء بتطوير بيئات ملائمة تسمح لعناصر هذا التراث بالاستمرار والنمو.

إن المساعي المبذولة لوضع خطط طموحة للحفاظ على التراث الثقافي والمواقع الأثرية يجب أن تتماشى مع التحديات المعاصرة، بما في ذلك التغيرات المناخية وآثار الحرب والنزاع، وتتمثل تلك الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية في الجمهورية اليمنية – بالشراكة مع بعض المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاكاديمية، وعلى رأسها الهيئة العامة للآثار والمتاحف (وزارة الثقافة والسياحة) المتمثلة في وضع السياسات والقوانين التي تنظم حماية التراث الثقافي، والتخطيط والتنفيذ لمشاريع المسح والتنقيب والتسجيل الأثري والترميم والصيانة بالإضافة إلى تنفيذ برامج توعية المجتمع بأهمية التراث وحمايته وتشجيع المشاركة المجتمعية في تلك الجهود، وتشجيع القطاع الخاص الذي يؤدي دوراً مكملاً للقطاع العام في حماية التراث من خلال الاستثمار في تأهيل بعض المعالم و المواقع الأثرية وتأهيلها للنشاط السياحي.

ويمكن أن تسهم منظمات المجتمع المدني – تحت شروط معينه – دوراً محورياً في الحفاظ على التراث الثقافي، حيث تسهم بشكل فاعل في تعزيز الوعي المجتمعي والحفاظ على الهوية الثقافية، كما تعمل هذه المؤسسات غالباً على بناء شراكات مع المجالس المحلية، القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية لتطوير الاستراتيجيات اللازمة لحماية المعالم الثقافية والتاريخية. تعد هذه المنظمات حلقة وصل بين المجتمع المدني وصانعي القرار، مما يعزز من قدرة الأفراد والمجتمعات على التفاعل مع التراث الثقافي والمساهمة في جهود الحماية والحفاظ على التراث والممتلكات الثقافية.

كما تسهم المجتمعات المحلية دوراً حاسماً في مبادرات الحفاظ على التراث الثقافي، إذ تعتبر هذه المجتمعات العمود الفقري للجهود الرامية إلى حماية الهوية الثقافية وتعزيز الفخر بالتراث، ويتطلب الحفاظ على التراث الثقافي تفاعلاً مستمراً بين المجتمع المحلي والسلطات المختصة من خلال التعاون والتنسيق المشترك، يمكن وضع سياسات فعالة تعزز من دور الأفراد والمجتمعات في تخطيط وتنفيذ مشروعات الحفظ. ينبثق هذا التعاون من فهم مشترك لقيمة التراث وأهميته حيث يسهم المجتمع المحلي في توجيه الجهود نحو ما يعتبرونه أثمن ملامح تراثهم الثقافي. إن إدماج وجهات نظر المجتمع المحلي في هذه السياسات يسهم في ضمان استدامة وحيوية التراث الثقافي، مما يعكس حساً جماعياً بالأهمية والثقل الثقافي الذي يتمتع به هذا الإرث الحضاري.

وختاماً تُعد الجهود والمساعي المعنية بالحفاظ على التراث الثقافي جزءاً حيوياً من الجهود الرامية للحفاظ على الهوية الوطنية، وقد برزت أهمية تلك الجهود نظراً للتحديات التي تواجه التراث الثقافي، بدءاً من التدهور الناتج عن التحضر السريع مروراً بالمتغيرات المناخية وصولاً إلى النزاعات والحروب التي أدت إلى الحاق أضرار جسيمة بالمواقع والمعالم الأثرية والتاريخية، وتعتمد استراتيجيات الحفاظ على التراث الثقافي في المدن العربية، على شراكات متنوعة تتضمن الأوساط الأكاديمية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، حيث تعمل هذه الشراكات على تطوير برامج تعليمية وتوعوية تهدف إلى رفع الوعي بأهمية التراث الثقافي، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات ترميم وصيانة للمواقع التاريخية. ومن خلال هذه الجهود، تكون المجتمعات قادرة على دمج تراثها في الحياة اليومية، مما يسهم في تعزيز السياحة الثقافية ويساعد على تنمية الاقتصاد المحلي، وعليه فإن التراث الثقافي ليس مجرد إرث مادي، بل هو تعبير عن الهوية والانتماء، مما يستلزم رؤية شاملة تهدف إلى الحفاظ عليه لمواجهة تحديات المستقبل وضمان استدامته للأجيال القادمة.

تم بحمد الله

الهيئة العامة للآثار والمتاحف

General Organization of Antiquities and Museums

الجمهورية اليمنية - صنعاء

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

www.goam.gov.ye